الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016

(عدد 80/ 2016)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 05 / 12 / 2016

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 09 / 12 / 2016

تاريخ انتهاء الأشغال: 21 / 12 / 2016

رئيـــس اللجنـــة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنـة: سامي الفطناسي

مقـــرر اللجنـــة: شكيب باني

المقرر المساعـــد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعـــد: سامية حمودة عبو

ديسمبر 2016

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

جلسة اللجنة:

20 و21 ديسمبر 2016

القرار: الموافقة بأغلبية الحاضرين

(9 مع 01 محتفظ و02 ضد)

تاريخ إنهاء الأشغال : 21 ديسمبر 2016

رئيس اللجنة : المنجي الرحوي

المقرر : شكيب باني

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016

التقديم:

شهدت الأشهر الأولى من السنة الجارية عدة مستجدات انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني عامة وعلى المالية العمومية خاصة، ويتجلى ذلك بالخصوص من خلال تراجع النمو خلال سنة 2016 مقارنة مع التقديرات وتفاقم حجم العجز التجاري ليبلغ 1000 م د شهريا وذلك نتيجة لتراجع نسق الصادرات مقابل ارتفاع الواردات إضافة إلى تقلص مداخيل السياحة وهو ما أدى الى ارتفاع مستوى العجز الجاري. ومما لا شك فيه فقد أثرت وضعية الميزان الجاري للمدفوعات تأثيرا سلبيا على قيمة الدينار حيث تراجعت قيمته منذ بداية السنة إلى حدود جويلية 2016 بحوالي 9 % مقابل الدولار و11 % مقابل الأورو، زد على ذلك التقلص الملحوظ في حجم الاستثمارات المباشرة.

ومن جهة أخرى فقد اتخذت أسعار النفط في السوق العالمية منحى تصاعدي بداية من شهر فيفري 2016 ليرتفع المعدل الشهري من 30.7 دولار للبرميل في جانفي إلى 46.7 دولار في سبتمبر 2016.

كل هذه العوامل كان لها تأثير على المالية العمومية وهو ما تبينه نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية، حيث تم تسجيل النتائج التالية:

- لم تتطور الموارد الذاتية للدولة في موفي سبتمبر 2016 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 إلا بنسبة 4.3 % في حين كانت التقديرات في حدود 12.4 %، إضافة إلى تدني نسبة الإنجاز لتبلغ 69 % مقابل 74 % خلال نفس الفترة من سنة 2015،
- تعبئة موارد اقتراض بنسبة إنجاز 75 % من المبالغ المقدرة في الفترة المعنية علما أن موارد الاقتراض الداخلي التي تمت تعبئتها فاقت تقديرات قانون المالية بنسبة 28 %،
- ارتفاع في جملة النفقات المدفوعة إلى موفي سبتمبر 2016 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 بنسبة 13.4 % في حين أن النسبة المقدرة بقانون المالية كانت في حدود 8.9 %، ويرجع ذلك بالأساس إلى تطور كتلة الأجور وتحسن نسبة استهلاك الاعتمادات الموجهة للتنمية، مع تسجيل اقتصاد على مستوى دعم المحروقات وشبه استقرار في التدخلات دون الدعم،
- تسجيل ارتفاع في تسديد خدمة الدين وذلك لارتفاع كلفة الإصدارات على مستوى الدين الداخلي وارتفاع صرف العملات على المستوى الدين الخارجي.

وبالاعتماد على النتائج المسجلة إلى موفي سبتمبر 2016، تم تحيين توازن قانون المالية الأصلي لسنة 2016 على أساس الفرضيات التالية:

- نمو بالأسعار القارة في حدود 1.5 % في 2016 مقابل تقديرات أولية بـ 2.5 %،
- معدل سعر النفط في مستوى 45 دولار للبرميل لسنة كاملة مقابل 55 دولار مقدرة،
- معدل سعر صرف الدولار في حدود 2.120 عوضا عن 1.970 دينار مقدرة.

وتفضي عملية التحيين إلى تسجيل:

- نقص هام للموارد الذاتية مقارنة مع التقديرات (1195 م.د)،
- حاجيات إنفاق إضافية صافية (880 م.د) ناتجة أساسا عن ارتفاع الأجور (150 م.د) وتحويلات لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (300 م.د) وارتفاع خدمة الدين العمومي (205 م.د) واقتصاد في نفقات دعم الطاقة والنفقات الطارئة،
- ارتفاع عجز الميزانية دون الهبات والتخصيص والمصادرة بـ 1555 م.د ليبلغ مستوى (ـ5219 م.د) أو ما يعادل (ـ5.7 %) من الناتج المحلي مقابل (ـ3664 م.د) أو (ـ3.9 %) مقدر،
- تعبئة موارد اقتراض إضافية (1219 م.د) مقارنة مع مستواها الأصلي لتبلغ 7813 م.د مقابل 6594 م د مقدرة،
- ارتفاع نسبة المديونية العمومية الى مستوى 61.8 % من الناتج المحلي الإجمالي المنتظر في موفي 2016 .

وبناء على ما سبق، يقترح تنقيح التقديرات الأولية المنصوص عليها بالقانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016، ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحينة لسنة 2016 قبضا وصرفا ما قدره 29274 م.د.

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 2016 لدراسة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص المشروع ووثيقة شرح الأسباب.

وخلال النقاش، بيّن النواب وجود عدم تطابق في الأرقام في ما يتعلق بجملة الموارد والنفقات المحيّنة لسنة 2016 في نص مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 وفي جملة الموارد والنفقات المنصوص عليها في مشروع قانون المالية لسنة 2017 عند التعرض " للنتائج المنتظرة لسنة 2016".

كما أنه تمت الإشارة إلى أن نسبة التداين من الناتج المحلي الإجمالي المنتظرة في موفى سنة 2016 والمقدّرة بـ 61.8% لا تتطابق مع ما تم إدراجه من نسبة تداين محتملة لسنة 2016 وذلك في مشروع قانون المالية لسنة 2017 والمقدّرة بـ 63 %.

وبما أنّ فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2017 تتبني على استخلاصات سنة 2016، أكد النواب على أنه كان من الضروري دراسة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 قبل مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017 ، موضحين أنّ المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2017 تعتبر ترخيصا ضمنيا للفرضيات المعتمدة بمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016.

وبيّن نواب آخرون أنّ اللجوء إلى قانون مالية تكميلي يؤكد أنّ الفرضيات المعتمدة في ميزانية الدولة لسنة 2016 غير واقعية سواء تعلقت بنسبة النموّ أو سعر صرف الدينار أو سعر النفط، وهذا ربما يعود إلى عدم قراءة واقعية بسبب ضعف إمكانيات الاستقراء بصفة موضوعية لمعطيات الواقع. كما أنّ الفرضيات المعتمدة في قانون المالية لسنة 2017 ستكون كذلك غير واقعية وتتطلب قانون مالية تكميلي، وتساءلوا هل أنّه تمّ الأخذ بعين الاعتبار معطيات قانون المالية التكميلي لسنة 2016 عند إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017.

كما استفسر أحد النواب عن مبررات استهلاك النفقات الطارئة المقدرة بـ 100 م.د في نهاية السنة.

واستمعت اللجنة مساء يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 2016 إلى السيدة وزيرة المالية التي كانت مرفوقة بثلة من إطارات الوزارة.

حيث أوضحت السيدة الوزيرة أنّ مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 يهدف إلى توفير التمويلات الضرورية لتغطية العجز الإضافي الناتج عن النقص المتوقع في الموارد الذاتية من ناحية، ومجابهة الحاجيات الإضافية من النفقات من ناحية أخرى، علاوة

على مراجعة تقديرات النمو لكامل سنة 2016 من 2.5 إلى 1.5% (1% بالانزلاق السنوي في الثلاثي الأول و 1.4% في الثلاثي الثاني و 1.3% في الثلاثي الثالث). وأفرز هذا الوضع نتائج دون الأهداف المرسومة على مستوى موارد ميزانية الدولة و خاصة الجبائية منها.

كما بينت أنّ تراجع النشاط الاقتصادي وتدهور وضعية المؤسسات العمومية انعكس سلبا على الموارد الجبائية وغير الجبائية حيث سجلت الموارد الجبائية تطورا بنسق دون المنتظر 0.1% مقابل 11.4% مقدرة .

وخلصت السيدة الوزيرة إلى ضرورة مراجعة الفرضيات المعتمدة في قانون المالية الأصلي لسنة 2016 وتحيين توازن ميزانية الدولة لسنة 2016 كم يلي:

	قانون المالية الأصلي لسنة 2016	**قانون المالية التكميلي لسنة 2016**
نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي	%2.5	%1.5
معدل سعر برميل النفط	55 دولار	45 دولار
معدل سعر صرف الدولار	1.97 دينار	2.12 دينار
عجز الميزانية	**-3664 (-3.9 %)**	**-5219 (-5.7%)**
حجم الدين العمومي	**50354 (53.4 %)**	**56420 (61.8%)**
الموارد الجبائية	20600 (11,4%)	18835 (1,9 %)
الموارد غير الجبائية	2056	2626
الاقتراض الداخلي	2000	3843 **(بسبب تأجيل عملية الاصدار بالسوق المالية العالمية تم القيام بعملية تبادل لرقاع الخزينة بقيمة 511 م د واصدار في شهر ديسمبر رقاع خزينة بمبلغ يقارب 400 م د.)**
الاقتراض الخارجي	4594	3970

ووضحت أنّ عجز الميزانية الإضافي سيبلغ مستوى 1555 م.د بما يتطلب ايجاد تمويلات إضافية.

وخلال النقاش، اتّفق النواب على أنه كان من الأجدر عرض مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 على اللجنة قبل مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017 باعتبار أنّ فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2017 تتبني على خلاصة ما تم القيام به خلال سنة 2016.

وتمحورت تدخلاتهم حول المسائل التالية:

- عدم تطابق بين جملة الموارد والنفقات المحيّنة لسنة 2016 في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 مع ما تم إدراجه في مشروع قانون المالية لسنة 2017 عند التعرض " للنتائج المنتظرة لسنة 2016".
- عدم تطابق بين نسبة التداين من الناتج المحلي الإجمالي المنتظرة في موفى سنة 2016 والمقدّرة بـ 61.8% مع ما تم إدراجه من نسبة تداين محينة ومحتملة لسنة 2016 والمقدرة بـ 63 %.
- الفرضيات المعتمدة في تقديرات الميزانية لا تستند إلى معطيات حقيقية ولا تأخذ بعين الاعتبار تطورات الظرف الاقتصادي العالمي،
- مدى تأثير الاقتراض الداخلي على الاستثمار في علاقة بتقلص السيولة لدى البنوك علاوة على تأثيره على التضخم،
- ندوة الاستثمار: هل حققت الجديد وهل هناك ما وقع تجسيمه في ميزانية 2017 من ناحية التمويل الخارجي،
- أسباب النقص الحاصل في الموارد الجبائية،
- مراجعة السياسة المعتمدة في استخلاص الموارد الجبائية حيث يلاحظ انخفاض بـ 1765 م.د مما يؤكد أن هناك إخلال في المراقبة أو عدم الحرص على جباية أموال الدولة.
- مشكل الدين والتداين: 60 % منه موجه للاستهلاك وإلى خدمة الدين وهذا لا يساعد على تعافي المالية العمومية.
- ضرورة مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع تركيا والصين والتي تسببت في تفاقم عجز الميزان التجاري وانعكست سلبا على قطاعات معيّنة،

- التفكير في إمكانية إعادة النظر في مسألة طبع النقود التونسية للحدّ من الاقتصاد الموازي،
- ضرورة معالجة عجز المؤسسات العمومية التي أصبحت تثقل كاهل المالية العمومية،
- اقتراح إصدار قرض رقاعي للتونسيين بالخارج .

وفي ردّها، بيّنت الوزيرة أنّه بالرغم ما يميّز الوضع الاقتصادي الراهن من صعوبات أفرزت نتائج دون الأهداف المرسومة، شهدت بعض القطاعات تطوّرا على غرار قطاع السياحة والفسفاط والكيميائي وكذلك الاستثمارات العمومية وهذا التطوّر يمكن أن يساهم في بلوغ نسبة نمو تقدّر بـ 1.4% للثلاثية الرابعة من سنة 2016 .

وأكدت أنّ الحكومة تسعى لإيجاد آليات الكفيلة والحلول العملية للحدّ من تفاقم نسبة عجز بعض المؤسسات العمومية على غرار شركة فسفاط قفصة (خسائر تناهز 200 م.د خلال هذه السنة) والصناديق الاجتماعية. وأشارت أنه تمّ الشروع في دراسة الإصلاحات الهيكلية لهذه المؤسسات وتمّ عقد مجالس وزارية لدراسة وضعية 5 مؤسسات عمومية والشروع في إعداد برنامج لهيكلتها.

هذا وبينت أن اللجوء إلى الاقتراض يعزى اساسا إلى ضعف الموارد الذاتية وتعطل إنتاج بعض المؤسسات العمومية إضافة إلى ضعف الاستثمار.

وأفادت أنّ عدم استكمال برنامج الإصلاح المرتبط بصندوق النقد الدولي أدى إلى صعوبة الاقتراض من بقية المؤسسات المانحة على غرار البنك الدولي وبالتالي عدم تعبئة موارد الاقتراض الخارجي المبرمجة خلال سنة 2016 وتأجيل عملية الاصدار بالسوق المالية العالمية المقدرة بـ 1000 م. أورو والتي تم الحصول على موافقة لجنة المالية بشأنها.

ووضحت أنّ اللجوء إلى التداين الداخلي رغم تأثيره على الاستثمار من خلال التقليص من السيولة لدى المؤسسات البنكية، فهو أقل كلفة من التداين الخارجي باعتبار تراجع قيمة الدينار.

كما تفاعلت الوزيرة مع مقترحات اللجنة خاصة في ما يتعلق بإصدار قرض رقاعي للتونسيين بالخارج حيث نوّهت بأهمية هذا المقترح وتعهدت بدراسته في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلق بتغيير العملة، أوضحت بأنّ هذا المقترح يتضمّن جوانب إيجابية وأخرى سلبية بما يقتضي إيجاد معادلة بينهما باعتبار وأنها ستمكّن من الحدّ من ظاهرة التهريب.

وفي جلستها المنعقدة يوم 21 ديسمبر 2016 ، صادقت اللجنة على مشروع قانون المالية التكميلي فصلا فصلا واتّفق النواب على تقديم مقترح فصل إضافي بمشروع قانون المالية التكميلي 2016 في الجلسة العامة ينصّ على تأجيل دخول أحكام قانون الاستثمار الجديد حيز التطبيق من غرة جانفي 2017 إلى غرة أفريل 2017 وذلك لتفادي الفراغ القانوني المتعلق بالامتيازات الجبائية نظرا لاستحالة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية خلال هذه السنة.

توصيات اللّجنــة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـــ:

- تجنب قوانين المالية التكميلية مستقبلا وفي صورة الضرورة عرضها على مجلس نواب الشعب قبل عرض مشاريع قوانين المالية الأصلية للسنة الموالية،
- العمل على تعبئة الموارد المتأتية من الجالية التونسية بالخارج،
- ضرورة مراجعة مصادر تمويل ميزانية الدولة.
- العمل على الحدّ من التداول نقدا في ما يتعلق بالعمليات التي تفوق 5000 دينار،
- العمل على تدعيم الإدارة الجبائية بكافة الوسائل المادية والبشرية لتحسين نسبة الاستخلاص،
- التفكير في إمكانية إعادة النظر في مسألة طبع النقود التونسية للحدّ من الاقتصاد الموازي،

- ضرورة حوكمة المؤسسات العمومية للحدّ من عجزها،
- الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات اللجنة عند مناقشة قانون المالية لسنة 2017 بخصوص معالجة المديونية ومقاومة التهرب.

قـرار اللّجنــة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع قانون المالية التكميلـي لسنة 2016 بأغلبية الحاضرين.

رئيـس اللّجنــة	**المقرر المساعد**
المنجي الرحوي	الهادي بن ابراهم

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة الماليّة

2016 /80

مشروع قانون الماليّة التكميلي
لسنة 2016

2016 /80

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016

الفصل الأول:

نقحت الفصول 6,5,4,3,2,1 و8 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016 كما يلي :

الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2016 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة المقابيض المتأتية من الأداءات والضرائب والمعاليم والأتاوات والمداخيل المختلفة والقروض بما جملتـــه 000 000 149 29 دينار مبوبـــة كما يلي:

– موارد العنوان الأول	19 504 200 000	دينار
– موارد العنوان الثاني	9 016 000 000	دينار
– موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	628 800 000	دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول " أ " الملحق بهذا القانون.

الفصل 2 (جديد) :

يضبط مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2016 بـــ 000 800 628 دينار وفقا للجدول " ب " الملحق بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد) :

يضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنـــــة 2016 بما قدره 000 000 149 29 دينار مبوبة حسب الأجزاء والأقسام كما يلي:

الجزء الأول: نفقات التصرف

القسم الأول	: التأجير العمومي	13 150 000 000	دينار
القسم الثاني	: وسائل المصالح	1 089 886 000	دينار
القسم الثالث	: التدخل العمومي	3 995 663 000	دينار
القسم الرابع	: نفقات التصرف الطارئة	99 651 000	دينار
جملة الجزء الأول:		**18 335 200 000**	**دينار**

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

القسم الخامس	: فوائد الدين العمومي	2 014 000 000	دينار
جملة الجزء الثاني:		**2 014 000 000**	**دينار**

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس	: الاستثمارات المباشرة	2 790 079 000	دينار
القسم السابع	: التمويل العمومي	1 392 536 000	دينار
القسم الثامن	: نفقات التنمية الطارئة	150 385 000	دينار
القسم التاسع	: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	517 000 000	دينار
جملة الجزء الثالث:		**4 850 000 000**	**دينار**

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

القسم العاشر	: تسديد أصل الدين العمومي	3 321 000 000	دينار
جملة الجزء الرابع:		**3 321 000 000**	**دينار**

الجزء الخامس: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الحادي عشر : نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	628 800 000	دينار
جملة الجزء الخامس:	**628 800 000**	**دينار**

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

الفصل 4 (جديد) :

يحدد المبلغ الجملي لإعتمادات برامج الدولة بالنسبة إلى سنة 2016 بـ 8 208 510 000 دينار.

وتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول " ث " الملحق بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد):

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد للجزء الثالث: "نفقات التنمية لميزانية الدولة" بالنسبة إلى سنة 2016 بما قدره 9 603 157 000 دينار موزعة حسب الأقسام كما يلي:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس	الاستثمارات المباشرة	4 205 588 000	دينار
القسم السابع	التمويل العمومي	1 888 208 000	دينار
القسم الثامن	نفقات التنمية الطارئة	700 835 000	دينار
القسم التاسع	نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	2 808 526 000	دينار
	جملة الجزء الثالث:	**9 603 157 000**	**دينار**

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ج " الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد) :

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بـــ000 000 367 4 دينار بالنسبة لسنة 2016.

الفصل 8 (جديد) :

يضبط المبلغ الاقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـــ 000 000 125 دينار بالنسبة إلى سنة 2016.

<u>الفصل 2:</u>

توزع اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2016 وفقا للابواب والأجزاء الواردة بالقانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016.

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة الماليّة

2016 /80

مشروع قانون الماليّة التكميلي
لسنة 2016

2016 /80

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016

الفصل الأول:

نقحت الفصول 6,5,4,3,2,1 و8 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016 كما يلي :

الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2016 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة المقابيض المتأتية من الأداءات والضرائب والمعاليم والأتاوات والمداخيل المختلفة والقروض بما جملتـــه 000 000 149 29 دينار مبوبـــة كما يلي:

– موارد العنوان الأول	19 504 200 000	دينار
– موارد العنوان الثاني	9 016 000 000	دينار
– موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	628 800 000	دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول " أ " الملحق بهذا القانون.

الفصل 2 (جديد) :

يضبط مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2016 بـــ 000 800 628 دينار وفقا للجدول " ب " الملحق بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد) :

يضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنـــــة 2016 بما قدره 29 149 000 000 دينار مبوبة حسب الأجزاء والأقسام كما يلي:

الجزء الأول: نفقات التصرف

القسم الأول	: التأجير العمومي	13 150 000 000	دينار
القسم الثاني	: وسائل المصالح	1 089 886 000	دينار
القسم الثالث	: التدخل العمومي	3 995 663 000	دينار
القسم الرابع	: نفقات التصرف الطارئة	99 651 000	دينار
جملة الجزء الأول:		**18 335 200 000**	**دينار**

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

القسم الخامس	: فوائد الدين العمومي	2 014 000 000	دينار
جملة الجزء الثاني:		**2 014 000 000**	**دينار**

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس	: الاستثمارات المباشرة	2 790 079 000	دينار
القسم السابع	: التمويل العمومي	1 392 536 000	دينار
القسم الثامن	: نفقات التنمية الطارئة	150 385 000	دينار
القسم التاسع	: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	517 000 000	دينار
جملة الجزء الثالث:		**4 850 000 000**	**دينار**

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

القسم العاشر	: تسديد أصل الدين العمومي	3 321 000 000	دينار
جملة الجزء الرابع:		**3 321 000 000**	**دينار**

الجزء الخامس: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الحادي عشر : نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	628 800 000	دينار
جملة الجزء الخامس:	**628 800 000**	**دينار**

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

الفصل 4 (جديد) :

يحدد المبلغ الجملي لإعتمادات برامج الدولة بالنسبة إلى سنة 2016 بـ 8 208 510 000 دينار.

وتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول " ث " الملحق بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد):

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد للجزء الثالث: "نفقات التنمية لميزانية الدولة" بالنسبة إلى سنة 2016 بما قدره 9 603 157 000 دينار موزعة حسب الأقسام كما يلي:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس	الاستثمارات المباشرة	4 205 588 000	دينار
القسم السابع	التمويل العمومي	1 888 208 000	دينار
القسم الثامن	نفقات التنمية الطارئة	700 835 000	دينار
القسم التاسع	نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	2 808 526 000	دينار
جملة الجزء الثالث:		**9 603 157 000**	**دينار**

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ج " الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد) :

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بـــ000 000 367 4 دينار بالنسبة لسنة 2016.

الفصل 8 (جديد) :

يضبط المبلغ الاقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـــ 000 000 125 دينار بالنسبة إلى سنة 2016.

<u>الفصل 2:</u>

توزع اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2016 وفقا للابواب والأجزاء الواردة بالقانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016.

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2016
الصفحة الأولى

بحساب الدينار

رقم الفصل	بـيـــان المـوارد	ق م ت
	موارد العنوان الأول	
	الجزء الأول : المداخيل الجبائية الإعتيادية	
	الصنف الأول : الأداءات المباشرة الإعتيادية	
	1 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات	
	التسبقات: الخصم من المورد	
11-01	المرتبات والاجور	4,110,000,000
11-02	فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	176,500,000
11-03	مداخيل الاموال المنقولة	358,000,000
11-04	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية	576,500,000
11-05	أتاوة لغير المقيمين	28,000,000
11-06	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	18,000,000
11-07	تسبقة على مواد الإستهلاك الموردة	198,000,000
11-08	تسبقة 1.5 % على الصفقات	544,000,000
11-09	القيم المنقولة لغير المقيمين	12,000,000
	جملة 1	**6,021,000,000**
	2 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات	
	التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب	
12-01	الاشخاص الطبيعيون : الارباح الصناعية والتجارية	90,000,000
12-02	الاشخاص الطبيعيون : أرباح المهن غير التجارية	53,000,000
12-03	الاشخاص المعنويون : الشركات البترولية	52,000,000
12-04	الاشخاص المعنويون : الشركات غير البترولية	848,000,000
	جملة 2	**1,043,000,000**
	3 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات	
	التسوية :	
13-01	الاشخاص الطبيعيون	155,000,000
13-02	الشركات البترولية	384,000,000
13-02مكرر	المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	14,000,000
13-03	الشركات غير البترولية	153,000,000
13-04	مرابيح شركات الأشخاص	2,000,000
13-05	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	20,000,000
13-06	المساهمة الظرفية الاستثنائية	3,000,000
	جملة 3	**731,000,000**
	جملة الصنف الأول	7,795,000,000

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2016
الصفحة الثانية

بحساب الدينار

رقم الفصل	بيـــان المـــوارد		ق م ت
	الصنف الثـاني : الأداءات و المعاليم غير المباشرة الإعتيادية		
	1 : المعاليم الديـوانيـة		
21-01	المعاليم الديوانية عند التوريد		490,000,000
21-02	أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد		167,000,000
21-03	أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير		3,000,000
		جملة 1	**660,000,000**
	2 : الأداء على القيمة المضافة		
22-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد		2,690,000,000
22-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي		2,400,000,000
		جملة 2	**5,090,000,000**
	3 : معلوم الإستهلاك		
23-01	معلوم الإستهلاك على البنزين و الزيوت		625,000,000
23-02	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد		499,000,000
23-03	الزيادة الخصوصية على التبغ و الوقيد		270,000,000
23-04	معلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية		304,000,000
23-05	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة		442,000,000
		جملة 3	**2,140,000,000**
	4 : المعاليم على العقود و المنقولات (التسجيل)		
24-01	معاليم الطابع الجبائي		346,700,000
24-02	المعاليم على الإنتقالات		286,000,000
24-03	معاليم أخرى على التسجيل		184,000,000
24-04	المعلوم الوحيد على التأمينات		153,000,000
24-05	معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى		1,100,000
		جملة 4	**970,800,000**
	5 : معاليم على النقل و منتوجات أخرى		
25-01	المعلوم التعويضي على النقل		134,000,000
25-02	معلوم الجولان على العربات السيارة		159,000,000
25-03	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين و الذهب و الفضة		1,100,000
		جملة 5	**294,100,000**
	6 : المعاليم		
26-02	خطايا و عقوبات صادرة في المادة الجبائية		160,200,000
26-04	إستخلاصات بعنوان الاداءات الملغاة		1,500,000
26-05	معاليم تخص بعض المنتوجات و الخدمات		20,400,000
26-06	فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات		1,239,200,000
		جملة 6	**1,421,300,000**
	جملة الصنف الثاني		**10,576,200,000**
	جملـــة الجـــزء الأول		**18,371,200,000**

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2016
الصفحة الثالثة

بحساب الدينار

رقم الفصل	بـيـــان المـوارد	ق م ت
	الجزء الثاني : المداخيل غير الجبائية الإعتيادية	
	الصنف الثالث : المداخيل المالية الإعتيادية	
30-01	تحويلات المنشآت العمومية و مرابيح الخزينة	545,000,000
30-02	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية ومبالغ اخرى بمقتضى أحكام أو مصالحات أو بمقتضى سقوط الحق بمرور الزمن	115,100,000
30-03	ارجاع اموال من مصاريف مختلف الخدمات	7,000,000
30-04	مصاريف الادارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير و مصاريف التتبع	6,000,000
30-05	استخلاص فوائد القروض	30,000,000
30-06	الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرّفع و تأجيل دفع المعاليم	3,000,000
30-07	مقابيض بعناوين شتى	19,025,000
30-08	دفوعات و مساهمات صناديق الضمان الإجتماعي	22,875,000
30-09	مساهمات استثنائية تطوعية	4,000,000
	جملة الصنف الثالث	**752,000,000**
	الصنف الرابع : مداخيل أملاك الدولة الإعتيادية	
40-01	المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	
40-03	معاليم عبور الغاز	312,000,000
40-04	مداخيل الغابات	13,000,000
40-05	بيع العقارات التابعة لاملاك الدولة	11,000,000
40-06	إستخلاصات بعنوان اشغال الملك العمومي و متحصل من بيع اللقطات والحيوانات الشاردة والبضائع المهملة	2,000,000
40-07	بيع الاثاث الراجع للدولة الذي زال الانتفاع به	3,000,000
40-08	الأكرية	28,000,000
40-09	محاصيل أخرى من أملاك الدولة	12,000,000
	جملة الصنف الرابع	**381,000,000**
	جملة الجزء الثاني	**1,133,000,000**
	جملة موارد العنوان الأول	**19,504,200,000**

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2016
الصفحة الرابعة

بحساب الدينار

رقم الفصل	بيـــان المـوارد	ق م ت
	موارد العنوان الثاني	
	الجزء الثالث : المداخيل غير الإعتياديّة	
	الصنف الخامس : مداخيل إسترجاع أصل القروض	**130,100,000**
50-01	مداخيل إسترجاع أصل القروض	130,100,000
	الصنف السادس : مداخيل غير إعتيادية أخرى	**1,197,900,000**
60-01	مداخيل التخصيص	396,900,000
60-02	مداخيل لزمة الهاتف الجوال الجيل الرابع	471,000,000
60-03	مداخيل غير إعتيادية أخرى	330,000,000
	جملة الجزء الثالث	**1,328,000,000**
	الجزء الرّابع : موارد الإقتراض	
	الصنف السابع : موارد الإقتراض الدّاخلي	
70-01	موارد الإقتراض الدّاخلي	**3,843,000,000**
	الصنف الثامن : موارد الإقتراض الخارجي	
80-01	موارد الإقتراض الخارجي	**3,328,000,000**
	الصنف التاسع : موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	
90-01	موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	**517,000,000**
	جملة الجزء الرّابع	**7,688,000,000**
	جملة موارد العنوان الثاني	**9,016,000,000**
	موارد صناديق الخزينة	
	الجزء الخامس : الموارد الموظفة لصناديق الخزينة	
	الصنف العاشر : الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	
100-01	الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	463,800,000
	الصنف الحادي عشر : الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	
110-01	الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	165,000,000
	جملة الموارد الموظفة لصناديق الخزينة	**628,800,000**
	مجموع موارد ميزانية الدولة	**29,149,000,000**

الجدول " ب "
تقديرات موارد الحسابات الخاصة
في الخزينة لسنة 2016

بحساب الدينار

بيان الحسابات	الموارد
- رئاسة الحكومة	
- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة	3 000 000
- صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	
- وزارة الداخلية	
- حساب المال المشترك للجماعات العمومية المحلية	
- صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	6 700 000
- صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000
- صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	90 000 000
- وزارة الدفاع الوطني	
- صندوق الخدمة الوطنية	10 000 000
- وزارة المالية	
- حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	100 000
- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	
- صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6 000 000
- صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	5 000 000
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	27 000 000
- صندوق النهوض بجودة التمور	2 000 000
- صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	7 000 000
- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	55 000 000
- صندوق الإنتقال الطاقي	10 000 000
- صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	2 000 000
- وزارة التجارة	
- الصندوق العام للتعويض	
- صندوق النهوض بالصادرات	500 000
- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	
- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والإتصال	60 000 000
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	
- صندوق حماية المناطق السياحية	5 000 000
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	10 000 000
- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	
- الصندوق الوطني لتحسين السكن	8 000 000
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	10 000 000
- صندوق تنمية الطرقات السيارة	
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	
- صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	2 000 000
- صندوق مقاومة التلوث	18 000 000
- وزارة الثقافة	
- صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	4 000 000
- وزارة الشباب والرياضة	
- الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000
- وزارة الشؤون الاجتماعية	
- الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي	7 000 000
- حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	
- وزارةالتكوين المهني والتشغيل	
- الصندوق الوطني للتشغيل	230 000 000
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	28 000 000
	628 800 000

الجدول " ت "

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016

اعتمادات الدفع

الصفحة الأولى

بحسب الدينار

الأبواب	العنوان الأول						
	الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
	القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1- مجلس نواب الشعب	26 072 000	3 161 000	1 579 000	-	30 812 000	-	30 812 000
2- رئاسة الجمهورية	65 809 000	19 242 000	5 588 000	-	90 639 000	-	90 639 000
3- رئاسة الحكومة	91 124 000	8 588 000	21 989 000	-	121 701 000	-	121 701 000
4- وزارة الداخلية	1 878 503 000	218 810 000	407 142 000	-	2 504 455 000	-	2 504 455 000
5- وزارة العدل	346 674 000	60 033 000	5 672 000	-	412 379 000	-	412 379 000
6- وزارة الشؤون الخارجية	123 991 000	58 144 000	18 974 000	-	201 109 000	-	201 109 000
7- وزارة الدفاع الوطني	1 336 754 000	141 114 000	23 686 000	-	1 501 574 000	-	1 501 574 000
8- وزارة الشؤون الدينية	58 826 000	13 314 000	10 051 000	-	82 191 000	-	82 191 000
9- وزارة المالية	541 057 000	42 254 000	2 060 000	-	585 371 000	-	585 371 000
10- وزارة التنمية والإستشار والتعاون الدولي	53 518 000	7 987 000	1 411 000		62 916 000		62 916 000
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	34 504 000	3 137 000	133 000	-	37 774 000	-	37 774 000
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	499 343 000	31 702 000	3 780 000	-	534 825 000	-	534 825 000
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	29 002 000	5 099 000	198 096 000	-	232 197 000	-	232 197 000
14- وزارة التجارة	33 085 000	5 990 000	1 619 571 000	-	1 658 646 000	-	1 658 646 000
15- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	15 659 000	2 825 000	2 029 000	-	20 513 000	-	20 513 000
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	48 905 000	11 007 000	530 000	-	60 442 000	-	60 442 000
17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	88 425 000	54 633 000	762 000	-	143 820 000	-	143 820 000
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	26 293 000	4 401 000	12 510 000	-	43 204 000	-	43 204 000
19- وزارة النقل	15 150 000	2 343 000	433 678 000	-	451 171 000	-	451 171 000
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	117 620 000	8 593 000	38 980 000	-	165 193 000	-	165 193 000
21- وزارة الشباب والرياضة	399 196 000	15 240 000	39 844 000	-	454 280 000	-	454 280 000
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	75 297 000	7 358 000	14 337 000		96 992 000		96 992 000
23- وزارة الصحة	1 471 204 000	142 700 000	4 990 000	-	1 618 894 000	-	1 618 894 000
24- وزارة الشؤون الإجتماعية	148 676 000	14 512 000	888 484 000	-	1 051 672 000	-	1 051 672 000
25- وزارة التربية	4 349 409 000	93 372 000	44 725 000	-	4 487 506 000	-	4 487 506 000
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 025 336 000	87 184 000	167 618 000	-	1 280 138 000	-	1 280 138 000
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	250 568 000	27 123 000	1 444 000	-	279 135 000	-	279 135 000
28- المجلس الأعلى للقضاء			1 000 000		1 000 000		1 000 000
29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات			15 000 000	-	15 000 000	-	15 000 000
30- هيئة الحقيقة والكرامة			10 000 000	-	10 000 000	-	10 000 000
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	-	-	-	99 651 000	99 651 000	-	99 651 000
32- الدين العمومي	-	-	-	-		2 014 000 000	2 014 000 000
الجملـــــة -	13 150 000 000	1 089 886 000	3 995 863 000	99 651 000	18 335 200 000	2 014 000 000	20 349 200 000

الجدول " ت "

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016

اعتمادات الدفع

الصفحة الثانية

الأبواب	العنوان الثاني						
	الجزء الثالث : نفقات التنمية					الجزء الرابع	
	القسم السادس: الاستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين العمومي	جملة العنوان الثاني
1- مجلس نواب الشعب	2 088 000		-		2 088 000	-	2 088 000
2- رئاسة الجمهورية	5 242 000	1 058 000	-		6 300 000	-	6 300 000
3- رئاسة الحكومة	2 064 000	2 947 000	-	14 500 000	19 511 000	-	19 511 000
4- وزارة الداخلية	320 000 000	113 300 000	-		433 300 000	-	433 300 000
5- وزارة العدل	68 636 000	300 000	-		68 936 000	-	68 936 000
6- وزارة الشؤون الخارجية	4 158 000		-		4 158 000	-	4 158 000
7- وزارة الدفاع الوطني	625 400 000	2 850 000	-		628 250 000	-	628 250 000
8- وزارة الشؤون الدينية	1 949 000		-		1 949 000	-	1 949 000
9- وزارة المالية	96 727 000	52 000 000	-		148 727 000	-	148 727 000
10- وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	730 000	474 446 000		30 000 000	505 176 000		505 176 000
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	3 529 000		-		3 529 000	-	3 529 000
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	301 579 000	221 185 000	-	124 589 000	647 353 000	-	647 353 000
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	20 260 000	60 951 000	-		81 211 000	-	81 211 000
14- وزارة التجارة	2 518 000	5 140 000	-	5 400 000	13 058 000	-	13 058 000
15- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	17 414 000		-		17 414 000	-	17 414 000
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	559 000	73 883 000	-		74 442 000	-	74 442 000
17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	713 936 000	1 900 000	-	278 061 000	993 897 000	-	993 897 000
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	4 530 000	110 438 000	-	4 200 000	119 168 000	-	119 168 000
19- وزارة النقل	557 000	169 070 000	-	29 000 000	198 627 000	-	198 627 000
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	50 722 000	5 153 000	-	3 000 000	58 875 000	-	58 875 000
21- وزارة الشباب والرياضة	80 124 000	1 500 000			81 624 000		81 624 000
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	10 000 000	160 000			10 160 000		10 160 000
23- وزارة الصحة	128 272 000	3 931 000	-		132 203 000	-	132 203 000
24- وزارة الشؤون الإجتماعية	11 090 000	77 559 000	-		88 649 000	-	88 649 000
25- وزارة التربية	195 493 000	232 000	-	3 000 000	198 725 000	-	198 725 000
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	121 143 000	1 680 000		25 250 000	148 073 000		148 073 000
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	1 359 000	11 953 000	-		13 312 000	-	13 312 000
28- المجلس الأعلى للقضاء							
29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات			-			-	
30- هيئة الحقيقة والكرامة		900 000			900 000		900 000
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة			150 385 000		150 385 000	-	150 385 000
32- الدين العمومي			-			3 321 000 000	3 321 000 000
الجملـــة =	2 790 079 000	1 392 536 000	150 385 000	517 000 000	4 850 000 000	3 321 000 000	8 171 000 000

الجدول " ت "

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016

اعتمادات الدفع

الصفحة الثالثة

بحساب الدينار

الأبواب	جملة الجزء الأول نفقات التصرف	الجزء الثـــاني فوائد الدين العمـــومي	جملة الجزء الثالث نفقات التنمية	الجزء الرابع تسديد أصل الدين العمومي	الجزء الخامس القسم الحادي عشر الحسابات الخاصة في الخزينة	المجموع العام
1- مجلس نواب الشعب	30 812 000	-	2 088 000	-	-	32 900 000
2- رئاسة الجمهورية	90 639 000	-	6 300 000	-	-	96 939 000
3- رئاسة الحكومة	121 701 000	-	19 511 000	-	3 000 000	144 212 000
4- وزارة الداخلية	2 504 455 000	-	433 300 000	-	99 200 000	3 036 955 000
5- وزارة العدل	412 379 000	-	68 936 000	-	-	481 315 000
6- وزارة الشؤون الخارجية	201 109 000	-	4 158 000	-	-	205 267 000
7- وزارة الدفاع الوطني	1 501 574 000	-	628 250 000	-	10 000 000	2 139 824 000
8- وزارة الشؤون الدينية	82 191 000	-	1 949 000	-	-	84 140 000
9- وزارة المالية	585 371 000	-	148 727 000	-	100 000	734 198 000
10- وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	62 916 000		505 176 000			568 092 000
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	37 774 000	-	3 529 000	-	11 000 000	52 303 000
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	534 825 000	-	647 353 000	-	36 000 000	1 218 178 000
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	232 197 000	-	81 211 000	-	67 000 000	380 408 000
14- وزارة التجارة	1 658 646 000	-	13 058 000	-	500 000	1 672 204 000
15- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	20 513 000	-	17 414 000	-	60 000 000	97 927 000
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	60 442 000	-	74 442 000	-	15 000 000	149 884 000
17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	143 820 000	-	993 897 000	-	18 000 000	1 155 717 000
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	43 204 000	-	119 168 000	-	20 000 000	182 372 000
19- وزارة النقل	451 171 000	-	198 627 000	-	-	649 798 000
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	165 193 000	-	58 875 000	-	4 000 000	228 068 000
21- وزارة الشباب والرياضة	454 280 000		81 624 000		20 000 000	555 904 000
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	96 992 000		10 160 000			107 152 000
23- وزارة الصحة	1 618 894 000	-	132 203 000	-	-	1 751 097 000
24- وزارة الشؤون الإجتماعية	1 051 672 000	-	88 649 000	-	7 000 000	1 147 321 000
25- وزارة التربية	4 487 506 000	-	198 725 000	-	-	4 686 231 000
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 280 138 000		148 073 000			1 428 211 000
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	279 135 000	-	13 312 000	-	258 000 000	550 447 000
28- المجلس الأعلى للقضاء	1 000 000					1 000 000
29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	15 000 000	-		-	-	15 000 000
30- هيئة الحقيقة والكرامة	10 000 000	-	900 000	-	-	10 900 000
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	99 651 000	-	150 385 000	-	-	250 036 000
32- الدين العمومي		2 014 000 000		3 321 000 000	-	5 335 000 000
الجملـــة =	18 335 200 000	2 014 000 000	4 850 000 000	3 321 000 000	628 800 000	29 149 000 000

الجدول " ث "

اعتمادات برامج الدولة لسنة 2016

"حوصلة"

بحساب الدينار

الأبواب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	المجموع العام
1- مجلس نواب الشعب	3 260 000		3 260 000
2- رئاسة الجمهورية	5 170 000	1 260 000	6 430 000
3- رئاسة الحكومة	1 375 000	17 447 000	18 822 000
4- وزارة الداخلية	343 415 000	161 000 000	504 415 000
5- وزارة العدل	87 726 000	300 000	88 026 000
6- وزارة الشؤون الخارجية	3 875 000		3 875 000
7- وزارة الدفاع الوطني	945 400 000	4 600 000	950 000 000
8- وزارة الشؤون الدينية	2 230 000		2 230 000
9- وزارة المالية	167 174 000	152 000 000	319 174 000
10- وزارة التنمية والتعاون الدولي	1 210 000	723 964 000	725 174 000
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	2 490 000		2 490 000
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 065 334 000	1 048 235 000	2 113 569 000
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	6 773 000	64 276 000	71 049 000
14- وزارة التجارة	1 060 000	5 140 000	6 200 000
15- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	36 344 000		36 344 000
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	559 000	73 883 000	74 442 000
17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	1 417 725 000	1 900 000	1 419 625 000
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	3 202 000	24 463 000	27 665 000
19- وزارة النقل	1 347 000	893 766 000	895 113 000
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	15 253 000	5 903 000	21 156 000
21- وزارة الشباب والرياضة	86 500 000	2 000 000	88 500 000
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	17 071 000		17 071 000
23- وزارة الصحة	243 375 000	4 785 000	248 160 000
24- وزارة الشؤون الإجتماعية	6 830 000	76 988 000	83 818 000
25- وزارة التربية	286 641 000	215 000	286 856 000
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	169 751 000	2 720 000	172 471 000
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	4 855 000	16 820 000	21 675 000
28- المجلس الأعلى للقضاء			
29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات			
30- هيئة الحقيقة والكرامة		900 000	900 000
الجملـــــة =	4 925 945 000	3 282 565 000	8 208 510 000

الجدول " ج "
إعتمادات التعهد لنفقات التنمية لميزانية الدولة
لسنة 2016

بحساب الدينار

الأبواب	العنوان الثاني الجزء الثالث : نفقات التنمية القسم السادس : الاستثمارات المباشرة	القسم السابع : التمويل العمومي	القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	جملة الجزء الثالث
1- مجلس نواب الشعب	3 000 000		-		3 000 000
2- رئاسة الجمهورية	5 170 000	1 358 000	-		6 528 000
3- رئاسة الحكومة	1 585 000	2 947 000	-	14 500 000	19 032 000
4- وزارة الداخلية	343 415 000	161 000 000	-		504 415 000
5- وزارة العدل	88 820 000	300 000	-		89 120 000
6- وزارة الشؤون الخارجية	3 932 000		-		3 932 000
7- وزارة الدفاع الوطني	945 400 000	4 600 000	-		950 000 000
8- وزارة الشؤون الدينية	2 461 000		-		2 461 000
9- وزارة المالية	167 174 000	152 000 000	-		319 174 000
10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	1 210 000	663 064 000	-	60 000 000	724 274 000
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	2 490 000		-		2 490 000
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	625 109 000	343 635 000	-	1 028 125 000	1 996 869 000
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	38 144 000	71 376 000	-		109 520 000
14- وزارة التجارة	1 130 000	5 140 000	-	5 400 000	11 670 000
15- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	26 344 000		-		26 344 000
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	559 000	73 883 000	-		74 442 000
17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	1 073 914 000	1 900 000	-	1 006 300 000	2 082 114 000
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	3 551 000	115 753 000	-	11 000 000	130 304 000
19- وزارة النقل	1 363 000	180 080 000	-	652 386 000	833 829 000
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	59 929 000	5 903 000	-		65 832 000
21- وزارة الشباب والرياضة	86 500 000	2 000 000	-		88 500 000
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	35 851 000	270 000			36 121 000
23- وزارة الصحة	242 475 000	4 785 000	-		247 260 000
24- وزارة الشؤون الإجتماعية	8 430 000	77 559 000	-		85 989 000
25- وزارة التربية	261 756 000	215 000	-	24 885 000	286 856 000
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	171 021 000	2 720 000	-	5 930 000	179 671 000
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	4 855 000	16 820 000	-		21 675 000
28- المجلس الأعلى للقضاء			-		
29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات			-		
30- هيئة الحقيقة والكرامة		900 000	-		900 000
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة			700 835 000		700 835 000
الجملـــــة =	4 205 588 000	1 888 208 000	700 835 000	2 808 526 000	9 603 157 000